المشهد الفلسطيني في اللجوء بعد اتفاق أوسلو

دراسة من إعداد

راغدة عسيران

خاص القدس للأنباء

(كانون أول / ديسمبر 2012)

خاص وكالة القدس للأنباء - قسم الدراسات

المحتوى

مقدمة: 2

الجزء الأول: مقترحات ومشاريع تصفوية لحق عودة اللاجئين 5

الجزء الثاني: محاولات تصفية وكالة الأونروا وإزالة المخيمات 12

الجزء الثالث: حق العودة في الواجهة 22

الخلاصة 25

ملخص وكالة القدس للأنباء - قسم الدراسات

مقدمة:

يشكل اللاجئون أساس القضية الفلسطينية. فهم يشكلون، ديمغرافياً، نحو 70% من الشعب الفلسطيني، موزعين بين الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة، والأراضي المحتلة عام 1948 تحت مصطلح "المهجّرين") ودول الجوار (الأردن ومصر وسوريا ولبنان والعراق) وكذلك دول الخليج ودول أخرى في العالم (أميركا وأوروبا خاصة). أما من الناحية السياسية، فيُعتبر الشتات الفلسطيني جوهر الصراع العربي الصهيوني؛ إذ قام المشروع الصهيوني في فلسطين على عملية طرد شعب من بلده وأرضه لإحلال مستوطنين يهود مكانه، مما يعني أن وجود لاجئين فلسطينيين مرتبط بشكل وثيق بالمشروع الصهيوني واحتلال فلسطين؛ وعودتهم الى الوطن هي النقيض الأول لوجود الكيان الاستيطاني الإحلالي الصهيوني على أرض فلسطين. ولكن، ورغم هذه البديهيات، تحاول دوائر الاستكبار العالمي، التي دبّرت وشجعّت وساهمت في إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين، التوصل الى حلّ النزاع العربي الصهيوني دون عودة اللاجئين الى وطنهم وأرضهم وممتلكاتهم، وذلك لضمان بقاء الدولة الصهيونية وتكريس مفهوم "يهودية" الكيان، ومن ثم مواصلة سيطرة الغرب الإمبريالي على المنطقة.

أعدّت الدوائر الصهيونية والغربية خططاً كثيرة، قبل احتلال فلسطين، للتخلص من الشعب الفلسطيني، وبعد 1948 من مشكلة اللاجئين، تمثلت بمشاريع توطين في دول عربية (سوريا والعراق وشرق الأردن وسيناء) وإفريقية وأمريكية، مع دفع بعض التعويضات المالية. ورغم صدور القرار رقم 194 من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة في العام 1948، الذي يطالب في أحد بنوده بـ "وجوب السماح" بعودة اللاجئين الى ديارهم، لم تعمل هذه الدوائر على تطبيقه، وذلك لأن مشكلة اللاجئين لم تتبع من عوارض جانبية للحرب العربية الصهيونية عام 1948، كما تدعي القيادات الصهيونية اليوم، بل كان طرد الشعب الفلسطيني من أرضه عملية مخطط لها ومدروسة، اعتُبرت أساس مشروع إقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين، كما يؤكده المؤرخ الفلسطيني نور الدين مصالحة[1] ودراسات "المؤرخين الجدد" الصهاينة وغير الصهاينة، الذين درسوا الوثائق التي أفرجت عنها دولة الكيان، بعد 50 عاماً من إقامتها. وتؤكد هذه الدراسات والوثائق الى وجود خطة تمثلت بعدة حملات عسكرية ميدانية لإفراغ الأرض الفلسطينية من أبنائها، أولاً من كافة المناطق التي تقع ضمن "الدولة اليهودية" المنبثقة عن قرار التقسيم 181 لعام 1947، ثم من المناطق التي احتلتها العصابات الصهيونية خلال الحرب عام 1948. ومن جهة أخرى، يؤكد تاريخ الكيان الصهيوني، منذ تلك الفترة، على أنه يواصل سياسة التطهير العرقي والديني التي بدأها عام 1948، في الأراضي المحتلة لترحيل الفلسطينيين عن طريق التضييق على حياتهم ومحاصرتهم في مناطق مكتظة، وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس، عن طريق إبعاد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين عن البلاد، بشتى الطرق، كما يشير تقرير صادر عن صحيفة هآرتس الصهيونية. وذلك يعني أن ركيزة إقامة الدولة الصهيونية هو إفراغ فلسطين من أهلها وسكانها الأصليين، أي تهجير وإبعاد أكبر عدد من الفلسطينين، تحت مسميات مختلفة (لاجئين، مهجّرين، مبعدين أو نازحين)، عن أرضهم وقراهم وبلداتهم الأصلية، ومنعهم من العودة اليها.

[1] نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين، مفهوم "الترانسفير" في الفكر والتخطيط الصهيوني، 1882-1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.
ونور الدين مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل، سياسة "الترانسفير" الاسرائيلية في التطبيق، 1949-1996، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.

وفي السنوات التي تلت النكبة، رفض الكثير من أبناء فلسطين الاستسلام لقرار طردهم من الوطن وعادوا بقرار فردي، قبل تنظيم المقاومة والكفاح المسلح من أجل ذلك. فكانت ظاهرة "المتسللين" - العائدين من قطاع غزة أو جنوب لبنان باتجاه فلسطين – الذين قتلهم الجيش الصهيوني بدم بارد، فقط لأنهم أرادوا العودة الى أرضهم وبيوتهم. ثم شنّت القوات الصهيونية غارات وأقدمت على مجازر في جنوب لبنان كي يبتعد اللاجئون الفلسطينيون عن منطقة الحدود ويكفّوا عن محاولة العودة الى ديارهم. وذلك لأن المحتل يخشى أكثر ما يخشاه جرأة اللاجئ عندما يقرر العودة، تماماً كما حصل في مارون الراس والجولان في ذكرى النكبة عام 2011. ففي ذلك اليوم، قرر الشباب اللاجئ الذي ولد في المخيم، العودة بعد أكثر من ستين عاماً على النكبة، فارتعبت الدوائر الصهيونية وقتلت وسقط الشهداء، رغم كون هؤلاء الشباب غير مسلحين ولم تكن نيتهم القيام بعمليات عسكرية ضد الاحتلال. مجرد فكرة عودة هولاء اللاجئين أرعبت وهزّت الكيان لأن عودتهم من الشتات، كما هي عودة المهجّرين في الداخل، الى قراهم الأصليّة، هي العودة الى ما قبل النكبة وقبل إقامة دولة الاستيطان في 1948، وذلك يعني إلغاء شرعية الوجود الصهيوني في فلسطين. فعندما يطالب المهجّرون في الداخل العودة الى قراهم الاصليّة، وهم ممن يعتبروا "مواطنين اسرائيليين"، فإنهم لا يزلزلون التركيبة الديمغرافية في دولة العدو، بل يذكّرون الصهاينة بأن هذه الأرض محتلة ومغتصبة، ولا يحق لهم العيش فيها. وإضافة الى هاجس العودة الذي يؤرقه، يخشى الاحتلال ارتباط الفلسطيني بأرضه، فيقوم بجهود جبّارة لقطع هذه العلاقة، كما تشير ممارساته اتجاه فلسطينيي الداخل، وخاصة المهجّرين منهم. فأبعدهم عن أرضهم وممتلكاتهم وأسكنهم في ممتلكات غيرهم، من جهة، كما رفض وما يزال يرفض، من جهة أخرى، السماح لكل مهجّر بالعمل على أرضه الأصليّة كأجير، حتى ولو أصبحت تحت سيطرة المستعمرات. ويدلّ هذا السلوك على إصرار الاستعمار الصهيوني التعامل مع الفلسطيني وكأنه بدون ذاكرة أو علاقة بالمكان الذي احتله واستوطنه، لأن هذه الذاكرة وهذه العلاقة التي تعيش داخل كل فلسطيني، جيلاً بعد جيل، هي التي تمنع شرعنة وجوده بالأساس.

ترفض الدوائر الصهيونية والغربية مبدأ عودة اللاجئين وتسعى، منذ النكبة، الى إيجاد حلول، تارة إنسانية بحتة، وتارة سياسية، تحول دون عودتهم الى ديارهم. فجاء الرد الفلسطيني بحمل السلاح وإعلان الثورة، انطلاقاً من مخيمات اللجوء حيث شكّل اللاجئون الفلسطينيون معظم مقاتليها وكوادرها السياسية والعسكرية والفكرية، وقياداتها. وحددت الثورة هدفها الأول، وهو تحرير فلسطين من الاحتلال، بما في ذلك عودة اللاجئين. وعندما قبلت منظمة التحرير الفلسطينية، الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطيني وثورته، بمسار التسوية السلمية للصراع العربي "الاسرائيلي"، بعد حرب أكتوبر 1973، واعتمدت برنامج النقاط العشر، في العام 1974، الذي يحدّد مرحلية النضال بإقامة "دولة فلسطينية على كل شبر يتم تحريره"، استجابة للضغوط الدولية والعربية، انفصلت مسألة عودة اللاجئين عن المسار العام، وأصبحت تطرح ضمن ما يسمى "الشرعية الدولية"، أي القرار 194 وقرارات دولية أخرى[2].

1 - سنحاول في الجزء الأول من الدراسة تسليط الضوء على مشاريع تصفية مسألة اللاجئين واللجوء، التي قدمتها دولة الاحتلال وجهات غربية ودولية، في محاولة لإلغاء صفة

[2] د. جبرا الشوملي، "حق العودة في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية،" 2007، مركز بديل، بيت لحم، فلسطين.

اللاجئ عن اللاجئين الفلسطينيين دون تحقيق عودتهم، وذلك عن طريق توطينهم أو تهجيرهم الى بلدان أخرى، مع السماح بعودة البعض منهم ضمن شروط الدولة الصهيونية. لقد تسارعت هذه الاقتراحات التصفوية منذ التسعينيات، أي منذ مؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو، بعد إقرار كافة القوى الإمبريالية أنه من المستحيل حلّ الصراع العربي "الاسرائيلي" دون تسوية لمسألة اللاجئين. كما سنتابع اقتراحات بعض الشخصيات الفلسطينية المنضوية تحت سقف "أوسلو" لحلّ هذه المسألة، ضمن التسويات المقترحة في ظلّ سيطرة الولايات المتحدة والغرب بشكل عام على المنطقة.

2 - بعد إصدار القرار 194 ، أنشأت الأمم المتحدة، في نهاية العام 1949، وكالة خاصة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – الأونروا - بانتظار ايجاد حلّ لوضعهم. منذ البداية، وبعد أكثر من ستين عاماً على إنشاء هذه الوكالة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، تحاول جهات دولية وصهيونية إلغاءها أو تقليص خدماتها ضمن مشروع تصفية مسألة اللاجئين. سيركز الجزء الثاني من الدراسة على مشاريع إنهاء دور الأونروا (خاصة في الأراضي الفلسطينية التابعة للسلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة) وسياسات تقليص ميزانيتها، ثم تداعيات كافة هذه الاقتراحات والسياسات على وضع اللاجئين في الشتات وفي الوطن.

3- تنبّه اللاجئون والمهجّرون الى هذه الخطط والمشاريع منذ تلك الفترة. فسارعوا الى تنظيم أنفسهم في لجان وهيئات تطالب بحق العودة الى الوطن، على أساس البند الحادي عشر من القرار 194 الذي ينص صراحة السماح بعودة اللاجئين الى ديارهم[3]، وانطلاقا أيضاً من تشريعات الأمم المحتدة المختلفة (خاصة بحقوق الانسان وحقوق اللاجئين والقانون الانساني...) إضافة الى قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالشعب الفلسطيني التي تربط بين حق العودة وحق تقرير المصير. وشهدت الفترة التي تلت اتفاقيات أوسلو حراكا شعبياً واسعاً في كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني في العالم يطالب بحق عودة اللاجئين الى ديارهم الأصليّة، وليس الى دويلة السلطة الفلسطينية. ورغم أهمية وضرورة هذا الحراك من أجل التصدي لكل المشاريع التصفوية التي تشارك فيها شخصيات فلسطينية الى جانب قوى إقليمية وعالمية، يعاني هذا الحراك من ضعف جوهري، وهو عدم ارتباطه بمشروع تحرري واضح، كما كان عليه الوضع في بداية الثورة الفلسطينية؛ حيث كان طرح عودة اللاجئين مرتبط بالتحرير[4]، والمطالبة بحق العودة ضمن "الشرعية الدولية". أما اليوم، فالتركيز على حق العودة يبقى في نطاق رد الفعل على المشاريع التصفوية، ولم يرتق بعد الى خطة شاملة هدفها تحرير فلسطين وعودة لاجئيها. سيتابع الجزء الثالث من هذه الدراسة الجهود المبذولة من قبل فلسطينيي الشتات والآخرين للتأكيد عل حق العودة.

---

[3] بند 11 – تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة. تصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الإقتصادي والإجتماعي وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الإتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين... 1948/12/11

[4] يتساءل المنسق العام لمركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل) / فلسطين، أحمد حنون، حول طرح قضية اللاجئين كقضية مستقلة، إذ يقول "ربما يكون هبوط السقف السياسي أحد الأسباب الرئيسة التي أدت لطرح قضية اللاجئين قضية مستقلة، رغم أنها جزء لا يتجزأ من القضية الوطنية الفلسطينية، وربما يكون اتفاق اوسلو الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل هو البداية في عملية فصل موضوع اللاجئين ومنحه موقعاً مستقلاً، علماً أن اللاجئين الفلسطينيين كانوا دوماً، ولا يزالون، يشكلون واجهة النضال الفلسطيني، وحق العودة أساس في إطار الحقوق الوطنية، وهو حق طبيعي" (أحمد حنون، "النضال الفلسطيني لحماية تطبيق حق العودة" في كتاب "حق عودة اللاجئين، الأردن).

الجزء الأول: مقترحات ومشاريع تصفوية لحق عودة اللاجئين

يعتقد د. جبرا الشوملي، في دراسته[5]، أن المطالبة بعودة اللاجئين الى ديارهم الأصلية قد تراجعت منذ السبعينيات من القرن الماضي، حين تم فصل المسألة عن نطاقها العام، أي تحرير فلسطين، وحين "بدأ (الصراع) يشق طريقه من إطار الشرعية التاريخية والحقوق الثابتة والكفاح المسلح الى الشرعية الدولية ثم الشرعية التفاوضية"، أي حين اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية أن التفاوض أصبح خياراً لإسترجاع جزء من فلسطين وإقامة الدولة المستقلة. ورغم إبقاء "حق العودة" كشعار في أولويات منظمة التحرير، إلا أنه تم إدخاله في مجال المفاوضات، لا سيما بعد اعتراف المنظمة، في إعلان الدولة الفلسطينية في الجزائر عام 1988، بقراري مجلس الأمن 242 و338، إضافة الى القرار 194. وقد كانت، قبل تلك اللحظة، ترفض الاعتراف بكل هذه القرارات المبنية على تقسيم فلسطين وشرعية الوجود "الاسرائيلي". ووضع حق العودة في إطار التسوية السياسية المباشرة معناه أن "طريق تحقيق حق العودة سيكون من خلال التفاهم مع "إسرائيل"، وليس من خلال تدمير دولة "إسرائيل"" (الشوملي).

اعتبرت اتفاقيات أوسلو مسألة اللاجئين من ضمن القضايا المؤجلة الى الحلّ النهائي[6]، وذلك يعني أنها قابلة للنقاش والتفاوض، إضافة الى أن مرجعية الإتفاقيات هي قرارا مجلس الأمن 242 و338 اللذان لا ينصان على حق العودة، وليس القرار 194، بل يطالبان بحلّ "عادل"، دون تحديد معيار العدالة. ولكن هذه الاتفاقيات أبدت اهتماماً بقضية نازحي 1967؛ فنصّت المادة 12 من الاتفاقية على إنشاء "لجنة متابعة ستقرر – بالاتفاق – الأشكال للسماح للأشخاص المُرحّلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في 1967 بالدخول، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام". يلاحظ الباحث د. جبرا الشوملي استعمال مصطلح "السماح بالدخول" (Admission) وليس "العودة"، مما يفتح الأبواب واسعة أمام تفسير معنى "الدخول": هل هو مؤقت؟ هل يمكن "للداخل" أن يطلب الإقامة الدائمة مثلاً؟ هل "الدخول" حق فردي يخضع لاعتبارات الاحتلال؟ فكان على اللجنة التي تشكلت مع ممثلين أردنيين ومصريين البحث في كل هذه التفاصيل، أولها تحديد من هو النازح.

وفي مؤتمر مدريد عام 1991، فلم يتم الأخذ بالقرار 194 كمرجعية لحق عودة اللاجئين، بل اكتفى أيضاً بالقرارين 242 و338 الصادرين عن مجلس الأمن. وتشكّلت لجنة خاصة باللاجئين التي عقدت عدة لقاءات في دول أوروبية وعربية، وكان آخر لقاء لها في كندا في العام 1999، تمخّض عنها تشكيل لجان فرعية لدراسة مفصلة لمشكلة اللاجئين (لمّ الشمل، العمل، الصحة العامة الخ...)، لتضيع المسألة في متاهات تفاصيل نابعة عن رؤية إنسانية وليست سياسية وحقوقية "تندرج في إطار خطة دولية لتوطين اللاجئين في أماكن إقامتهم، بديلاً لحقهم في العودة"[7]. ويشير الباحثون المختصون الى أن دولة الاحتلال عملت، طوال سنوات التفاوض ضمن اللجان المختصة التي شكّلت لدراسة هذه المسألة، على المماطلة وطرح مسائل

---

[5] نفس المصدر

[6] نصت الفقرة الثالثة في المادة الخامسة من اتفاقية أوسلو أن "المفاوضات النهائية سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الجيران ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك".

[7] معتصم حمادة، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة، موقع "الملف" الألكتروني

فرعية تبدو تقنية وحقوقية، ولكنها بالفعل محاولات لإبعاد مسألة عودة اللاجئين وإستبدالها بمسائل متعلقة بالوضع الاقتصادي والإجتماعي الذي يعيشه اللاجئون في دول الشتات، كما تم التركيز على التعويضات ومن سيقوم بدفعها، وكيفية تحديدها وتحديد من يستحقها، والى ما ذلك. وفي أغلب الأحيان، تبنّت الدول الغربية المشاركة في التسوية هذه النظرة الصهيونية وشجعّت بعض الأطراف الفلسطينية على المساومة وتقديم التنازلات.

الموقف الصهيوني: ترفض الدولة الصهيونية مبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم، كما ترفض الاعتراف بمسؤوليتها المباشرة عن تشريدهم؛ إذ تدعي أن الدول العربية هي المسؤولة عن هذا الوضع، بسبب دعواتها الفلسطينيين الى ترك البلاد أيام الحرب[8]. ولكن الإفراج عن الوثائق الصهيونية والبريطانية، قبل أكثر من عشر سنوات، أظهر أن عملية طرد الفلسطينيين من البلاد كانت مدروسة، وأنه كان قد تم وضع خطط عسكرية لإفراغ فلسطين من شعبها، ليحلّ المستوطنون مكانه، وأن هذه العملية ما زالت مستمرة حتى اليوم، لا سيما في القدس ومنطقتها، والخليل والنقب والأغوار. ورغم عدم تبدّل الموقف الرسمي الصهيوني منذ النكبة حول عودة اللاجئين، بل ما يزال المسؤولون فيها يرددون لاءاتهم، ومنها "لا لحق العودة"، إلا أن محاولات التسوية السلمية في المنطقة أجبرت الاحتلال على إبداء بعض المرونة في طروحاته، كما أجبرته على التفكير في بعض الحلول، لإنهاء مشكلة اللاجئين التي تقف عائقاً أمام أية تسوية في المنطقة، ولكن دائماً خارج "حق العودة".

تتميّز طروحات الاحتلال في تركيزه على التعويضات، من صندوق دولي، رفضاً للاعتراف بأية مسؤولية عن تهجير الفلسطينيين، ونظرته الى المسألة من جانب إنساني، كالمقترح الذي قدّمه بشأن عودة بعض اللاجئين (من لبنان خاصة) الى منطقة الجليل ضمن سياسة لمّ شمل العائلات، وبالتدريج، كحلّ انساني لمشكلة اللاجئين. غير أنه لا يشمل أولاد وأحفاد اللاجئين في هذه العملية، وهو بذلك يطبّق على اللاجئين ما يطبّقه على مهجّري كفر برعم وإقرت، عندما قبلت قبل سنوات حكومة العدو عودة بعض مهجّريها دون شمل كافة عائلاتهم وأبنائهم.

وخلال المفاوضات، تم طرح مسألة "اللاجئين اليهود" الذين تركوا الدول العربية ليلتحقوا بالدولة الصهيونية، وذلك لعرقلة مناقشة مسألة اللاجئين الفلسطينيين، في حين تبيّن أن اليهود الذين فقدوا ممتلكاتهم في شرقي القدس في العام 1948 قد استعادوها واستولوا على أكثر من ذلك، منذ احتلال شرق القدس عام 1967؛ وما يزال الفلسطينيون، والمقدسيون منهم بالتحديد، لا يستطيعون لا العودة ولا استعادة أملاكهم في غربي القدس[9] التي استولت عليها عصابات المستوطنين ثم دولة الاحتلال. وفي دراسة مفصّلة، صدرت في العام 1994 عن مركز جافا للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب، يقترح شلومو غازيت، منسق سابق في الأراضي المحتلة ورئيس سابق في الإستخبارات العسكرية، مقابل إنهاء عمليات وكالة الغوث (الأونروا) في قطاع غزة والضفة الغربية، استيعاب اللاجئين في الضفة الغربية وغزة وتأهيلهم، وسنّ قانون عودة فلسطينيين "يسمح بموجبه لأي فلسطيني العودة الى الكيان الفلسطيني والحصول على الجنسية الفلسطينية" وإقرار خلقي من جانب كيان الاحتلال يعترف بموجبه بعذاب الفلسطينيين طيلة السنوات الماضية والمشاركة الصهيونية في تمويل صندوق

---

[8] Jacob Tovy, Negociating the Palestinian Refugees (Middle East Quarterly, spring 2003, pp. 39-50)
الذي يستعيد كل مواقف دولة اسرائيل خلال المفاوضات من مسألة عودة اللاجئين.

[9] نظمي الجعبة، الإستعمار الإستيطاني في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 91، صيف 2012.

التعويضات[10]. (لاحظ عدم الإقرار بالمسؤولية السياسية في النكبة ومشكلة اللاجئين، بل الإقرار فقط بعذاب اللاجئين). واقترح شمعون بيريز تصوره لحل مسألة اللاجئين، يقوم على مرحلتين، تتضمن المرحلة الأولى تحسين ظروف اللاجئين واستبدال المخيمات بالمدن والأحياء السكنية، وفي المرحلة الثانية، يتم توطين اللاجئين في الدول العربية، وإقامة كونفدرالية أردنية - فلسطينية حيث يصبح اللاجئون مواطنين فيها.

وخلال المفاوضات، اقترح الاحتلال عودة أعداد محدودة من اللاجئين، حوالي 100 ألف لاجئ الى الضفة الغربية وغزة على دفعات، في الوقت الذي يجهد لإعاقة حياة المقيمين الفلسطينيين، وخاصة في الضفة الغربية، مما يعني أن اقتراحاته التي تبدو ليّنة في بعض الأحيان، دون إقرار حق العودة، تبقى مشاريع بعيدة المدى، مرتبطة بسير المفاوضات. فهو يقترح ضبط الديمغرافيا في الضفة الغربية وقطاع غزة، الى جانب ضبطها في الأراضي المحتلة عام 1948، أي أن ما يقترحه، مبدياً بعض اللين، ما هو إلا آليات متفق عليها مع السلطة الفلسطينية وبإشراف الدول الغربية، لبسط النفوذ الصهيوني على كامل التراب الفلسطيني. فهو حتى الآن، لم يقدّم مثلاً أي خطوة إيجابية في مسألة النازحين منذ العام 1967، ولا في مسألة مهجّري قرى اللطرون، الذين تم تدمير قراهم الثلاث وتشريدهم في حزيران 1967، وكانت قد طرحت قضيتهم في المفاوضات. بل على العكس تماماً، ما يزال الاحتلال يبعد ويهّجر الفلسطينيين بحجج مختلفة من مناطق السلطة المصنفة "ج"، أي التي ينوي ضمها الى الكيان، بانتظار الحلّ النهائي الذي يعمل، مدعوماً من الولايات المتحدة، على تأجيله لأجل غير مسمى، طالما الظروف الدولية تسمح له بذلك. وفي النهاية، لم يغّير الاحتلال الصهيوني موقفه من قضية اللاجئين وحق عودتهم الى وطنهم بغياب مجتمع دولي ضاغط عليه، وخاصة بغياب مقاومة مسلحة تفرض عليه التراجع عن مشاريعه.

مواقف السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية: رغم التمسك الرسمي بالقرار 194 (خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة في 2011 الذي أكد على "التوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين وفق القرار 194 كما نصت عليه مبادرة السلام العربية)، أدّت المفاوضات الخالية من المرجعية السياسية والقانونية الواضحة وتصريحات مسؤولين في السلطة الفلسطينية الى إفراغ القرار 194 من محتواه، إضافة الى أن تكراره الى جانب عبارة "حل متفق عليه" لا يعني إلا أن السماح بالعودة الذي نص عليه هذا القرار الدولي دخل في أروقة المساومات والتنازلات الفلسطينية؛ إذ "وضع مستقبل اللاجئين الفلسطينيين تحت رحمة توازن القوى ورهنت حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ما ترغب إسرائيل في التنازل عنه"[11]. يجمع الباحثون على أن القرار 194 فقد من قوته كحجّة واضحة بسبب إدراجه عشوائياً، في معظم أعمال اللجان الفرعية، "وأصبحت الإشارة اليه عمل تقليدي ليس إلا" (الشوملي).

ظل الموقف الفلسطيني الرسمي يتراوح بين مقاربتين للمفاوضات حول مسألة اللاجئين: الأولى، تتمسك فيها دائرة شؤون اللاجئين في المنظمة - والتي تفضل الاستناد الى قرارت الأمم المتحدة، وخاصة القرار 194 - للمطالبة بحق العودة. والثانية، تفضّل "كسر الجمود" عن طريق تقديم اقتراحات يتنازل الجانب الفلسطيني فيها عن حقّه مقابل "تنازلات" "إسرائيلية"، كما اقترحت "وثيقة رؤية" المقدمة من جانب الحكومة الكندية في العام 1995، والتي تدعو الى "التخلي عن المحرّمات". يبدو أن اللجنة العليا للمفاوضات، التي كان يرأسها

[10] د. أحمد سعيد نوفل، "المشاريع والاتفاقات السياسية التي تهدد بإلغاء حق العودة" في حق عودة اللاجئين بين النظرية والتطبيق، عمان.
[11] أقوال محمد الحلاج، الرئيس السابق للفريق الفلسطيني لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين، في دراسة د. الشوملي.

ياسر عبد ربه وكانت تضم محمود عباس ونبيل شعث، فضّلت المقاربة الثانية؛ وتم تغييب دائرة شؤون اللاجئين عن هذه اللجنة وتهميشها في مفاوضات الحل النهائي. وبناءً على هذا النهج، تم وضع عدة خطط أو مقترحات فلسطينية – "إسرائيلية"، أولها خطة بيلين – أبو مازن (1995) التي تدعو الى تشكيل لجنة دولية لإيجاد حل للاجئين، وتقترح أربعة خيارات لحل "مشكلة" اللاجئين: الأول هو استيعاب اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن الدولة الفلسطينية. الثاني، السماح للجنة دولية خاصة باللاجئين الفلسطينيين التفاوض والتشاور مع الدول المضيفة واللاجئين من أجل النظر في إمكانية التوطين وإعادة التأهيل للفلسطينيين القائمين في هذه الدول. الثالث، تكليف اللجنة بالتشاور مع الدول المانحة من أجل تهجير اللاجئين الى هذه الدول. والرابع يتعلق بالتعويضات، حيث يسمح للجنة من تحصيل الأموال للتعويض عن الخسارة المعنوية والأملاك والدعم المالي والاقتصادي من أجل إعادة تأهيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين، و"إسرائيل" ستواصل ما سمته سياسة لم شمل العائلات. كل ما قدّمته هذه الخطة هو إعفاء دولة الاحتلال من مسؤولية مشلكة اللاجئين، وإلغاء حق العودة الى الديار الأصلية، الذي أصبح مرادفا لـ "لمّ الشمل"، وهو لا يشمل إلا القليل من اللاجئين، بعضاً من الذين هجروا في السنوات 1947 - 1949 ولا يزالون أحياء ولهم أقرباء في فلسطين. فإن طرح مسألة التعويضات ووضع برامج إعادة تأهيل وتوطين، إضافة الى التعامل مع المشكلة بشقها الإنساني فقط، كل ذلك يساهم في إعفاء دولة الاحتلال من مسؤولياتها في هذا الموضوع.

ثم جاءت وثيقة نسيبه – آيالون (2002) وكتبت تحت عنوان "حق العودة": "انطلاقاً من الاعتراف بمعاناة وأزمة اللاجئين الفلسطينيين، فإن الأسرة الدولية وإسرائيل والدولة الفلسطينية تبادر وتتبرع بالأموال لصندوق دولي لتعويض اللاجئين"، "لا يعود اللاجئون الفلسطينيون إلا الى دولة فلسطين، ولا يعود اليهود إلا الى دولة إسرائيل"، وذلك في إطار حلّ الدولتين. وفي المقابلة التي أجرتها مؤسسة "جست فجين" الصهيونية مع النائب الفلسطيني عن كتلة فتح ديمتري دلياني حول الوثيقة وأهدافها[12]، يقول الاستاذ دلياني إن الوثيقة موجّهة لكسب الشارع الصهيوني الوسطي، المؤلف من 40 الى 50% من الناخبين الإسرائيليين في حين يدعم الحملة، من الجانب الفلسطيني، 80% من أبناء حركة فتح(؟). فهي تعترف ضمناً بالمقولة الصهيونية في "حق عودة اليهود" الى فلسطين المحتلة، وتنظر الى مسألة اللاجئين الفلسطينيين من ناحية تعويضهم، وليس من مبدأ حق عودتهم الى ديارهم.

وفي تشرين الثاني / نوفمبر 2003، صدرت وثيقة جنيف، التي وقعها ياسر عبد ربه، عن الجانب الفلسطيني، ويوسي بيلين (وزير سابق من حزب العمال) عن الجانب الصهيوني، وأطلق عليها اسم "مسودة اتفاقية للوضع الدائم". نصت المادة 7 من الوثيقة، تحت عنوان "اللاجئون"، على وجوب إيجاد "حل متفق عليه لمشكلة اللاجئين"، من أجل "تحقيق سلام عادل وشامل ودائم" بين الاحتلال والفلسطينيين. "يقر الطرفان بأن قرار 194 وقرار 242 ومبادرة السلام العربية فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين تشكل الأساس لحل قضية اللاجئين، ويتفقان على تحقيق هذه الحقوق بموجب المادة 7 من هذه الاتفاقية". عالجت الوثيقة حق العودة تحت بند "اختيار المكان الدائم للإقامة"، وطرحت خمسة خيارات، على اللاجئ أن يختار من بينها، وهي 1 – الدولة الفلسطينية، 2 – المناطق في إسرائيل التي يتم نقلها الى فلسطين بتبادل الأراضي، 3 – دولة ثالثة، 4 – دولة إسرائيل، 5- الدول المضيفة الحالية.

[12] http://www.justvision.org/ar/portrait/76080/interview

وبالنسبة للخيار 4، أي دولة اسرائيل، تقول الفقرة الخاصة به إن الخيار سيظلّ خاضعاً للقرار السيادي للكيان الصهيوني، وبموجب الأعداد التي سيقدمها الى المفوضية الدولية.

ما يمكن استنتاجه من هذه الوثائق أو المقترحات لحل "مشكلة اللاجئين" أنها لا تتعامل مع المسألة من مبدأ حق العودة، بل من ناحية ضرورة حل المشكلة من أجل التوصل الى تسوية، حتى وإن صبغت أقوالها بمرجعية القرار 194. من ناحية ثانية، فهي تقترح إعادة اللاجئين، ضمن أعداد محدودة، الى "الوطن" أي الدولة الفلسطينية المقامة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وليس الى "الديار الأصلية" أي الجزء من فلسطين الذي احتل في العام 1948. وعندما يتم اقتراح "العودة" الى هذا الجزء من البلاد، تكون الصيغة تحت مسمّى "لمّ الشمل" تبعاً للموافقة الصهيونية أولاً، وبأعداد محدودة جداً، وعلى مراحل، كي لا تخلّ بالبنية الديمغرافية للدولة الصهيونية. وتعتقد هذه الجهات أن التعويضات المالية كفيلة بحل المشكلة، وكان هذا الموضوع أساس اللقاء الفلسطيني الصهيوني في مدينة إكس ان بروفنس الفرنسية (2007) بين صائب بامية (الجانب الفلسطيني، وهو المستشار الإقتصادي للإتحاد العام للصناعات الفلسطينية) وأرييه أرنون وعاموس جلعاد (الجانب الأسرائيلي) لتحديد حجم التعويضات اللازمة، والتي قدرت ما بين 55 و85 مليار دولار. وصرّح أحد المشاركين الصهاينة في اللقاء (منوئيل تراختينبرغ) الى صحيفة هآرتس أن "أهمية وثيقة إكس ان بروفنس ليست في المعطيات الإقتصادية، وإنما بمجرد قدرة الطرفين على ترجمة لغة الإجحاف والحقوق التاريخية الى لغة إقتصادية عملية"[13].

تتميّز هذه الوثائق والإقتراحات أيضاً بأنها تعفي الكيان الصهيوني من مسؤولياته اتجاه اللاجئين وتشريدهم من فلسطين، حتى ولو طالبت بعض الجهات الرسمية، وخاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو مباشرة، بضرورة الاعتراف "الإسرائيلي" بهذه المسؤولية. ومن ناحية أخرى، يحرص الجانب الفلسطيني دوماً على طمأنة المحتل بأن عودة اللاجئين لن يخلّ بالتوازن الديمغرافي أو بطبيعة الدولة اليهودية، كما صرح المرحوم فيصل الحسيني في حديث للحياة اللندنية في 2001/1/11: "يجب على إسرائيل أن تعترف بمبدأ حق العودة، ونحن نعرف أن هناك فزعاً في إسرائيل من موضوع اللاجئين، ونحن نريد أن نوضح أن من الممكن أن تحل قضية فلسطين وأن يحصل اللاجئون على حقوقهم دون المساس بالوجود الإسرائيلي" (عن د. عبد الله أبو عيد، "حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني")، أو كما كتب نبيل شعث، عضو اللجنة المركزية ومفوض العلاقات الدولية لحركة فتح، في مجلة "حق العودة"، عدد 41 (كانون الأول، 2010) "*في المقام الأول، أنه يتحتّم على إسرائيل أن تعترف بدورها في خلق مشكلة اللاجئين ومنعهم من العودة الى ديارهم... الاعتراف بالمسؤولية... في المقام الثاني، يتعيّن على إسرائيل أن تعترف بحق كل لاجئ من اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى دياره فيما بات تعرف اليوم بإسرائيل... في المقام الثالث، يجب أن يحصل اللاجئون الفلسطينيون، بالتعاون مع الأسرى (الأسرة) الدولية، على خيارات حقيقية تفضي الى وضع حد لحالة التشرد واللجوء طويلة الأمد... يجب أن تشتمل هذه الخيارات خيار العودة الى مدنهم وقراهم التي هجروا منها قسرا، أو توطينهم في دولة فلسطين أو عودتهم اليها، أو دمجهم في الدول التي تستضيفهم أو إعادة توطينهم في دول أخرى، بغض النظر عن الخيار الذي يفضّله كل واحد من هؤلاء اللاجئين، يجب توفير الدعم المطلوب لضمان إعادة تأهيلهم... نحن نعلم أن أغلبية أملاك اللاجئين الموجودة الآن في اسرائيل خالية، لأن سلطات إسرائيل عملت، في بعض*

[13] د. أحمد سعيد نوفل، "المشاريع..."

الحالات، على تحويلها الى محميّات طبيعية بهدف إخفاء أعمال التطهير العرقي التي مارستها بحق أبناء شعبنا بين عامي 1947 و1949. لا يعني ردّ الممتلكات المسلوبة الى أصحابها تشريد الإسرائيليين من أماكن إقامتهم...." تفيد هذه الأقوال، من جهة أخرى، الى أن موضوع "الخيارات" المطروحة أمام اللاجئين حلّ مكان حق العودة، أي أن العودة لم تعد حقاً من حقوق اللاجئين والشعب الفلسطيني، بل أصبحت خياراً من بين خيارات أخرى. وكما يوضح أيضاً كلام نبيل شعث، فهناك الموضوع المبدئي، أي الاعتراف بالمسؤولية والاعتراف بالحق الفلسطيني، من جهة، والموضوع "العملي" أي إمكانية التفاوض وفتح الخيارات التي تنسف الحق الفلسطيني، من جهة أخرى. وهذه الثنائية في خطاب السلطة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير يشمل معظم الموضوعات المطروحة، حول اللاجئين أو المناطق المحتلة عام 1948، أو المستوطنات وتبادل الأراضي. فهي تتيح لهما التنقل بسهولة من الخطاب الى الداخل الفلسطيني (الحقوق والمبادئ الوطنية) الى الخطاب الموجّه الى الخارج (الاستعداد للتفاوض والتنازل).

الموقف الغربي: تبنّت الولايات المتحدة وجهة النظر الصهيونية، قبل وبعد النكبة، بشأن الفلسطينيين. لقد اقترحت مشاريع توطينهم، قبل النكبة، في الدول العربية، ومنها العراق، وبعد النكبة، اقترحت تعويضات مالية للاجئين من صندوق تشارك فيه الولايات المتحدة. في العام 1962، قدّم الدكتور جونسون، رئيس مؤسسة كارنجي للسلام، مشروعاً يخيّر اللاجئين بين العودة والتعويضات المالية، مع شرط "الاندماج في المجتمع الإسرائيلي" لمن يعود؛ إلا أنه تم رفضه من قبل المؤسسة الصهيونية. وفي العام 2000، اقترح الرئيس الأمريكي كلينتون في محادثات واشنطن أن يعود اللاجئون الى الدولة الفلسطينية المرتقبة، أي في الضفة الغربية وقطاع غزة، واللاجئون الذين لا يريدون العودة الى "دولة فلسطين" يختارون بين التأهيل في مكانهم الحالي أو إعادة التوطين في بلدان أخرى أو العودة الى داخل حدود "إسرائيل"، ضمن سيادة هذه الدولة وبرنامج لمّ شمل العائلات[14]، وتدريجياً، في فترة ممتدة على عشر سنوات أو أكثر. تتميّز المشاريع الأمريكية برفضها لـ "حق العودة"، وتحاول الوصول الى حلّ يرضي الدولة الصهيونية أولاً.

أما الدول الأوروبية، التي كان عليها العمل على الملف بعد مؤتمر مدريد في العام 1991، فقد لاحظ المراقبون والباحثون أن الموقف الأوروبي قد تحَول، من البحث عن آليات تحقيق حق العودة، ضمن التسوية السياسية المقترحة، الى البحث عن إمكانية تحسين الظروف المعيشية للاجئين في المخميات، كما فعل تقرير بريستول الصادر في تموز / يوليو 1994 عن المجموعة الأوروبية الذي وضع خططاً لرفع المستوى المعيشي للاجئين، وتحسين أوضاعهم في الدول المضيفة، أي تحويل قضية اللاجئين الى قضية إنسانية.

المواقف العربية: لم تطرح قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم بمعزل عن خطط التسوية التي كانت تسير بها الدول العربية، "ولم يكن من نصيب قضية اللاجئين الكثير، إذ تراجعت في سلم أولويات القضايا المتنازع عليها، وإن استمرت كمطلب عربي وفلسطيني"[15]. لم تطرح اتفاقية كامب ديفيد المصرية – "الإسرائيلية" (1978) موضوع اللاجئين، بل فقط كيفية "إدخال" نازحي عام 1967، الى الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الاتفاق الأردني – "الإسرائيلي"، الذي وقع في واشنطن في العام 1993، تناول البند الرابع

[14] Jacob Tovy.

[15] د. أحمد سعيد نوفل، المشاريع والإتفاقات السياسية التي تهدد بإلغاء حق العودة، في كتاب حق عودة اللاجئين... عمان،

موضوع اللاجئين والمهجرين ليقترح "حل عادل متفق عليه... وفقاً للقانون الدولي". وفي المادة الثامنة من المعاهدة الأردنية – "الإسرائيلية"، لم تعد مسألة اللاجئين إلا مشكلة إنسانية "يجب التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عنها"؛ فيما دعت الفقرة 3/8/ب من الإتفاق الى "توطين اللاجئين الفلسطينين من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها والبرامج الاقتصادية الدولية الأخرى المتعلقة باللاجئين والنازحين، بما في ذلك المساعدة في مضمار توطينهم"[16].

وفي مؤتمر القمة العربية المنعقد في بيروت في العام 2002، حيث تم الإعلان عن "مبادرة السلام العربية"، التي أصبحت المرجعية العربية في المفاوضات، اقترحت هذه المبادرة، بشأن اللاجئين، "التوصل الى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة" أي القرار 194، و"ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص بالبلدان العربية".

تتوّج التشدّد الصهيوني والدعم اللامحدود له من قبل الدول الغربية وغياب أية خطة عربية فلسطينية لمواجهة مشاريع الاحتلال في المناطق المحتلة وفي مسألة اللاجئين، في انعقاد مؤتمر أنابوليس برعاية أمريكية في 2007/11/27 والذي تمخّض عنه طرح الاعتراف بالدولة "الإسرائيلية" كدولة يهودية. ورغم أن مشروع الصهيونية في فلسطين هو أساساً إقامة دولة يهودية، فإن الطرح الجديد موّجه الى الدول العربية والسلطة الفلسطينية بالتحديد، الذين اعترفوا بدولة "إسرائيل" على الأراضي المحتلة عام 1948، وذلك ضمن تسوية شاملة للصراع العربي "الإسرائيلي" في المنطقة، وليس كدولة يهودية، لأن ذلك يعني من ناحية أن فلسطينيي الداخل سيصبحون غرباء في وطنهم دون حماية ضد عملية طرد جماعية، وسيضع حدّاً نهائياً، من ناحية أخرى، للمطالبة بتحقيق عودة اللاجئين الى ديارهم الأصلية، إضافة الى أنه سيكرس ويشرعن الغبن التاريخي كواقع لا يمكن تغييره بالآليات الحقوقية والدولية، أي أن الاعتراف من الجانب الفلسطيني بيهودية دولة الكيان سينسف كافة القرارات الدولية التي كفلت الحقوق الفلسطينية منذ النكبة.

[16] نفس المصدر.

الجزء الثاني: محاولات تصفية وكالة الأونروا وإزالة المخيمات

ما يزال وجود وكالة الأونروا، كوكالة دولية تابعة للأمم المتحدة خاصة باللاجئين الفلسطينيين، يذكّر دول العالم والهيئات الدولية وكذلك دولة العدو بالجرائم التي ارتكبها من أجل إقامة دولته في فلسطين، ومنها جريمة تهجير ما يقارب 850 ألف فلسطيني، بمشاركة أو تواطؤ المجتمع الدولي. فوجود وكالة الأونروا يُعتبر شاهداً على تلك الجرائم، إضافة الى أنه يحدّد ويحمّل مسؤوليتها على كيان الاحتلال والمجتمع الدولي المتمثل بالانتداب البريطاني في ذلك الوقت. يعتقد الصهاينة والمتواطئون معهم أنه بإزالة الشاهد سيتمكنون من إزالة المشكلة، أي اللجوء والشتات الفلسطيني. ولذلك، يسعون الى تصفية هذه الوكالة وتقليص أدائها، كما يسعون الى إزالة مخيمات اللجوء.

من جهة أخرى، ورغم المساعدات والخدمات التي قدّمتها وكالة الأونروا للاجئين الفلسطينيين على مدار ستة عقود وأكثر، لم تكن العلاقة بين هذه الهيئة الدولية واللاجئين علاقة ثقة أو اطمئنان، ذلك لأنها تعاملت معهم بشكل فوقي في أغلب الأحيان، فرضت عليهم - وما تزال تفرض – سياساتها. وفي نهاية المطاف، فهي تمثل المجتمع الدولي الذي شارك في جريمة تشريدهم. ورغم تقاعس الوكالة عن القيام بواجباتها اتجاه اللاجئين، وانخراطها في مشاريع تصفوية، إلا أن اللاجئين الفلسطينيين لا يزالون متمسكين بوجودها وبوجود المخيمات، كرمز لاستمرارية معاناتهم وتمسكهم بحقهم في العودة. فاستمرار "دور الأونروا لا يشكل للاجئين نوعاً من الحماية الدولية فحسب، بل ينطوي من قبل المجتمع الدولي على التزام سياسي وقانوني وأخلاقي بحلّ قضيتهم على أساس العودة"[17]. ورغم بؤس العيش في مخيمات تفتقر الى مقومات أساسية للحياة، فإن بقاء المخيمات كفضاء ينطلق منه اللاجئون لتحقيق التحرير والعودة، يظل ضرورة لمنع تصفية القضية الفلسطينية، ومنها مسألة اللجوء. ولكن هذا لا يغني الدول المضيفة، بالمشاركة مع الأونروا واللاجئين أنفسهم، من تحسين ظروف حياتهم وتأمين حقوقهم المدنية والإقتصادية، كما هو الحال في مخيمات لبنان، أو حمايتهم من الأعمال الإجرامية كما هو الحال في العراق.

أ – اللاجئون الفلسطينيون: الوضع العام

نزح معظم اللاجئين الفلسطينيين عن بلداتهم وأراضيهم عندما بدأت العصابات الصهيونية عملياتها العسكرية المكثفة بعد الإعلان عن تقسيم فلسطين الى دولتين، يهودية وعربية، أي بعد صدور القرار 181 من الأمم المتحدة، في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1947. وامتدت المجازر الصهيونية وعمليات الطرد والنزوح من تلك الفترة حتى إعلان قيام الدولة اليهودية في أيار / مايو 1948. تشير وثيقة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" – مكتب شؤون اللاجئين في لبنان – أنه تم طرد 52% من اللاجئين بينما كانوا تحت حماية قوات الانتداب البريطاني، و42% خلال الحرب و6% بعد توقيع اتفاقية الهدنة. وأوضح جهاز الإحصاء الفلسطيني لمناسبة اليوم العالمي للاجئين لهذا العام، أنه حسب تقديرات الأمم

[17] محمود المجذوب، مجلة حق العودة، عدد 40، تشرين أول، 2010

المتحدة عام 1950، فقد شرد وطرد نحو 957 ألف عربي فلسطيني من الأراضي الفلسطينية التي سيطرت عليها "إسرائيل"، أي ما يقارب 70% من مجموع سكان فلسطين التاريخية (الانتداب). استمرت عمليات الطرد والنزوح حتى السنوات الأولى من عقد الخمسينيات من القرن الماضي، كما حصل في النقب حيث طاردت في العام 1952 قوات الـ 101، التي ترأسها أرييل شارون، الفلسطينيين البدو لإبعادهم الى سيناء، بعد ارتكاب مجزرة بحقهم. لقد طرد نحو 17 ألف فلسطيني من النقب في الفترة الواقعة بين سنة 1949 وسنة 1953، وطرد 2700 نسمة من أصل عشرة آلاف من سكان المجدل – عسقلان، في العام 1950.

نزح اللاجئون الى المناطق الفلسطينية الأخرى التي أصبحت تحت الإدارة المصرية (قطاع غزة) أو ضمت الى الأردن (الضفة الغربية) والى دول الجوار (سوريا ولبنان والعراق). تولّت وكالة الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) بعد إنشائها، مهمة إدارة المخيمات في دول اللجوء وإدارة شؤون اللاجئين بالتعاون مع السلطات المحلية. ورغم كون السنوات الأولى في اللجوء من أصعب الفترات التي مرّ بها الشعب الفلسطيني وأن معاناتهم كانت متساوية الى حدّ ما، إلا أن أوضاعهم بدأت تختلف تدريجياً حسب معاملتهم من قبل سلطات الدولة التي تواجدوا فيها. لم تنظم فعلاً العلاقة بين اللاجئين والسلطات المحلية إلا في العام 1965، حين صدر عن مؤتمر وزراء الخارجية العرب "بروتوكول الدار البيضاء"، الذي "ينصّ في فقرته الأولى على أن يعامل الفلسطينيون معاملة رعايا الدول العربية في سفرهم وإقامتهم وتيسير فرص العمل لهم مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية"[18]. وقبل ذلك، "انشغلت الدول العربية المضيفة فى السنوات الأولى بعد نكبة عام 1948 فى معالجة مسائل إنسانية ملحّة فرضها واقع الاقتلاع والتشتت الذى فُرض على الشعب الفلسطينى. وانصبت القرارات المتخذة فى إطار جامعة الدول العربية فى سنوات الخمسينات على تقديم التسهيلات لضمان وصول العون والإغاثة من قبل الهيئات الدولية وتسهيل جمع شمل العائلات المشتتة وإصدار وثائق سفر موحدة للاجئين لمساعدتهم على السفر والانتقال"[19].

ارتبط انشاء الأونروا في 12/8/ 1949 (القرار 302) بالفقرة 11 من القرار 194 (العودة والتعويضات) الصادر أيضاً عن الجمعية العامة في 1948/12/11. يرى القرار أنه من الضروري استمرار المساعدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين "بغية تلافي أحوال المجاعة والبؤس بينهم ودعم السلام والاستقرار مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194 وتعترف أيضاً بضرورة اتخاذ إجراءات فعالة في أقرب وقت ممكن بغية إنهاء المساعدة الدولية للإغاثة"[20] وحددّت الوكالة الدولية على موقعها الإلكتروني الرسمي "الى أن يتم إيجاد حل لمعاناتهم"[21]. توفّر الوكالة المساعدة لـ 5,1 مليون لاجئ فلسطيني مسجلين في سجلاتها، في الوقت الذي يتركز عملها على التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية. وتشمل خدمات الأونروا مخيمات اللجوء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والأردن، وسوريا ولبنان، في الوقت الذي رفضت فيه السلطات العراقية تواجد الأونروا على أراضيها، وتولت بنفسها إدارة شؤون اللاجئين الذين نزحوا الى العراق.

---

[18] محمد المجذوب، ملحق فلسطين، جريدة السفير،عدد 12

[19] الهيئة الفلسطينية للاجئين، الموقع www.pcrp.ps

[20] د. محمود العلي، "الأنروا وسياسات المواءمة، بعض الإضاءات السريعة على اتجاهات المواءمة مع المجتمع الدولي" (حق العودة، عدد 40)

[21] موقع الأونروا www.unrwa.org

تشير سجلات وكالة الغوث إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين بتاريخ الأول من كانون الثاني / يناير عام 2012 بلغ نحو 5.1 مليون لاجئ (أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)، وهذه الارقام تمثل الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين؛ إذ أن هناك العديد من اللاجئين غير مسجلين لدى الأونروا لأسباب عديدة، منها تصنيف اللاجئ لدى الوكالة، الذي لا يأخذ بعين الاعتبار كافة اللاجئين، إضافة الى عدم حاجة البعض منهم وعائلاتهم الى خدماتها. شكّل اللاجئون المقيمون في الضفة الغربية 17,1% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى الأونروا، واللاجئون المقيمون في قطاع غزة 23,8% من هذا المجموع. أما في الدول العربية، فبلغت نسبة اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في الأردن حوالي 40% من مجموع اللاجئين، في حين بلغت النسبة في لبنان 9,1% وفي سوريا 10%.

ب – محاولات تصفية الشواهد

تمثلت سياسة دولة الاحتلال اتجاه اللاجئين والأونروا بمحاولة إزالة المخيمات من جهة، وتصفية وجود وكالة الأونروا من جهة أخرى. وفي هذا المجال، فإنّ أول ما أقدمت عليه، هو تصفية وجود هذه الوكالة في الأراضي المحتلة عام 1948 في العام 1952، في الوقت الذي كانت معنيّة بتأمين احتياجات مهجّري الداخل الذين فقدوا أراضيهم وممتلكاتهم، مع أنهم بقوا في الأرض المحتلة. ومنذ تلك الفترة، لم تعد قضية مهجّري الداخل تناقش دوليّاً ضمن قضية اللاجئين الفلسطينيين، لا سيما وأن دولة الاحتلال لا تعترف بمكانتهم الخاصة، فهي تعتبرهم "مواطنين إسرائيليين" تنفي حقوقهم كمهجّرين، رغم أنهم يشكلون ما يقارب 25% من فلسطينيي الـ 48.

ثم توالت التصريحات والمقترحات التي تطالب بإزالة المخيمات وبناء مجمّعات سكنية بدلاً عنها (مقترح شمعون بيريس) وبالمناطق المحتلة عام 1967، في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأقدمت قوات الاحتلال على تغيير الواقع في هذا الاتجاه: "شجع الاحتلال الإسرائيلي طوال السنوات السابقة وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين "الأونروا" على التخلي عن تقديم خدماتها الصحية لمخيمات اللاجئين، وذلك من خلال إقامة مشاريع إسكان جديدة للاجئين، مثل مشروع إسكان حي الأمل، ومشروع الكتيبة في خان يونس، ومشروع تل السلطان ومشروع البرازيل في رفح، ومشروع الشيخ رضوان في غزة. وأسهم الاحتلال في الضغط على رؤساء البلديات في حينه لتقديم الخدمات لهذه التجمعات السكنية، بعد استيفاء رسوم الخدمات، والضريبة"[22]. وتم "توطين" 1300 عائلة من خلال مشروع الشيخ رضوان في العام 1975. كما خططت إدارة الاحتلال الى تحويل المخيمات الى أحياء سكنية تابعة للبلديات والمجالس المحلية، وتم إنشاء "صندوق الائتمان للتنمية الاقتصادية وتوطين اللاجئين" برئاسة الوزير شمعون بيريس آنذاك[23]، الهدف منه إيقاف مساعدات وعمل الأونروا في هذه المناطق "لانعدام مسوّغ وجودها". ومن بين محاولاته لتصفية مخيمات اللجوء، عمد الاحتلال الى ترحيل ما يقرب من 975 عائلة من مخيم جباليا، وهو أكبر مخيمات اللجوء في قطاع غزة، في 1970، وهدم وإزالة ما يزيد عن 3600 غرفة تسكنها 1173 عائلة، بدعوى

[22] د. فايز أبو شمالة، "تعطيل عمل الأونروا، أين حماس ؟" 2012/6/21
[23] خليل أبو خديجة، فلسطين عدد 12، ملحق جريدة السفير

توسيع طرقات المخيم لتسمح بدخول سيارات الاحتلال العسكرية[24]. يبدو أن الاحتلال ركّز محاولاته لتصفية وجود اللاجئين في قطاع غزة، حيث يشكل عددهم ثلاثة أرباع سكان القطاع، يعيش نصفهم في المخيمات.

ساهمت الدول الغربية والهيئات الدولية في هذه المحاولات، عبر اقتراحات لتوطين اللاجئين في دول عربية أو دول أخرى، مما ينهي مهام الأونروا، ذلك أنها "هيئة مؤقتة سوف تكون موجزة، ذلك أن بعض اللاجئين سوف يسمح لهم بالعودة الى ديارهم، بينما يجري امتصاص الآخرين في الدول العربية المحيطة"[25] كما توضّح الوكالة في نشراتها، ويعتمد تمويلها على الدول الغربية المانحة وعلى رأسها الولايات متحدة.

و"لا تشكل موازنة الأونروا جزءاً من الموازنة العامة للأمم المتحدة، كما هو الحال مع باقي منظمات الأمم المتحدة كاليونيسف.."، أي أن وكالة الأونروا مرتبطة بشكل وثيق، أكثر من أي هيئة دولية أخرى، بالمسار السياسي وإرادات الدول الغربية في المنطقة. فاكتسبت اقترحات إنهاء دور الأونروا أو تقليص ميزانيتها أو خفض عدد اللاجئين المسجلين لديها وإزالة مخيمات اللجوء، بعد اتفاقيات أوسلو ومؤتمر مدريد، بعداً جديداً، إذ فتح مسار التسوية إمكانية البحث الجدي لحلّ مسألة اللاجئين كما تراها الدوائر الصهيونية والغربية الإمبريالية.

منذ 1995، قامت الوكالة بحملة ترويج لفكرة تصفية أعمالها تدريجياً، وحدّدت ما سمي بمنظور الخمس سنوات كفترة انتقالية تنقل مهماتها الى الدول المضيفة. فتعقد اتفاقيات من جهة مع السلطات المحلية (السلطة الفلسطينية مثلاً في قطاع غزة أو الضفة الغربية) لعملية نقلها، وتقلّص خدماتها في كافة أماكن اللجوء، من جهة أخرى، كما يتضح من الأزمات المتكررة منذ تلك الفترة، خاصة في لبنان، الأردن وقطاع غزة. وجاءت الخطوة الأخيرة من الولايات المتحدة، متمثلة بخفض عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا بشكل جذري، بعدما صادق الكونغرس على اقتراح السنتور كيرك الذي "يقضي بإلزام لجنة المساعدات الأميركية اشتراط تقديم الدعم السنوي لوكالة الأونروا بالحصول سنوياً على عدد اللاجئين الفلسطينيين منذ العام 1948، *من دون الأبناء والأحفاد*، على أن تكون هذه الخطوة تمهيداً لمبادرة أخرى، تهدف إلى قطع المساعدات عن *الأبناء والأحفاد*، بهدف دفعهم إلى التوطن في أماكن اللجوء"[26]، رغم معارضة وزارة الخارجية الأمريكية وبعض أركان الدولة الصهيونية لهذه الخطوة، لأن، كما يقول عاموس جلعاد، "تقليص مشكلة اللاجئين هي مصلحة إسرائيلية واضحة، ولكن في الوقت نفسه فإن الأنروا تقوم بدور مهم في تقديم المساعدة للسكان الفلسطينيين. يجب منع نشوء وضع يعرض للخطر استمرار تقديم الخدمات ذاتها، والذي يتماشي مع المصلحة الإسرائيلية[27]."

يعتقد بعض المحللين أن سياسة تقليص الخدمات التي تتبعها الأونروا في المخيمات ما هي إلا بداية تصفية لأعمالها. في سوريا، مثلا، لاحظ المهتمون أن مشاريع الوكالة بدأت تتراجع بعد اتفاقيات أوسلو[28]، وكثر الحديث خلال السنوات القليلة الماضية عن تقليص

---

[24] جودت جودة، ملحق فلسطين في جريدة السفير، عدد 12.

[25] عن محمود العلي، "الأنروا وسياسات المواءمة.." Office, Austria, UNRWA, 1950-1990, serving Palestine Refugees, Public Information Vienna, April 199, p.2).

[26] حرب الصهيونية على اللاجئين والأونروا/ برهوم جرايسي

[27] موقع عرب 48، 2012/6/12.

[28] وليد محمد محمد، "الأونروا في سوريا بعض تقليص الخدمات... الى أين ؟ موقع ثابت الألكتروني

الخدمات في كافة مناطق عملها، ولكن عزت الوكالة أسباب أزمتها المالية الى نقص التمويل المقدّم لها من الدول المانحة، وهذا ما يؤكد ذلك. أي أن المجتمع الدولي، المتمثل بالولايات المتحدة والدول الأوروبية وغيرها من الدول التابعة لها، تعمل على إنهاء دور الوكالة عن طريق تقليص تدريجي لمهماتها. وجاء في مقال الصحافي حلمي الأسمر، في الأردن، أن المطروح حالياً بالنسبة للوكالة هو تحويل دورها الى "مجرد مؤسسة لأرشفة أسماء اللاجئين، وحفظ ملفاتهم"[29]. ولكن يمكن القول أن زيادة عدد اللاجئين من جهة، وتدهور الأوضاع الإقتصادية بشكل عام لشعوب المنطقة من جهة أخرى، أثقل مهمات الأونروا، إضافة الى وجوبها تحمّل تبعات الحروب التي شنّت على قطاع غزة وعلى المخيمات في لبنان، وذلك في عالم يسيطر عليه الفكر النيوليبرالي الذي يرفض مواصلة تلبية تلك الخدمات. نبّه بعض الباحثين الى فكرة تحويل ملف اللاجئين من وكالة الأونروا الى المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، لأن ذلك يعني إلغاء خصوصية اللجوء الفلسطيني وحق العودة الذي من أجله تم انشاء وكالة الأونروا.

وكما بيّن الجزء الأول من هذه الدراسة، تحمل معظم المشاريع التصفوية لحق عودة اللاجئين "بصورة أو بأخرى، الأفكار التالية: تحسين شروط حياة اللاجئين حيث هم إلى حين - إعتراف "إسرائيل" بالمسؤولية عن مشكلة اللاجئين دون تحمل التبعات بالضرورة - العودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية أو حمل جنسيتها والبقاء في الشتات كجاليات - عودة رمزية الى "إسرائيل" على فترات زمنية متباعدة ومن خلال لمّ الشمل - التعويض المجزي مع التأهيل والتوطين - العودة إلى أراض تتخلى عنها "إسرائيل" ضمن تبادل الأراضي"[30]. لقد تأثر وضع اللاجئين في مخيمات اللجوء والمسجلين لدى الأونروا بهذه المقترحات التي بدأت الجهات الدولية تطبيقها في الدول المضيفة وفي الوطن.

- اللاجئون في الضفة الغربية وقطاع غزة:

تعتبر دولة الاحتلال أن على السلطة الفلسطينية اليوم القيام بما قامت به في قطاع غزة قبل الانسحاب منه، أي التصفية التدريجية لمهام الأونروا لصالح البلديات أو أجهزة السلطة ليصبح اللاجئون في الضفة الغربية مواطنين كسائر المواطنين الفلسطينيين في أراضي السلطة، ويفقدوا صفة اللجوء. يشير د. فايز أبو شمالة، (2012/6/21) في المقال المشار إليه سابقاً الى أن السلطة وقعّت على اتفاقية مع الأونروا في آب / أغسطس 2005 تعفي من خلالها الأونروا عن تقديم خدماتها للأحياء الجديدة التي يتم إنشاؤها في المخيمات، وتنقل صلاحياتها الى البلديات. وتتمسك الأونروا بهذا الاتفاق لرفض مد مشروع الإسكان الجديد الذي يطلق عليه "المشروع الهولندي"، ويضم 223 وحدة سكنية، بالخدمات الصحية، مما يدلّ على أن هناك مساع من جانب السلطة الفلسطينية والأونروا، لتقليص خدمات الأونروا لصالح السلطة، في محاولة لدمج المخيمات إدارياً في السلطة الفلسطينية.

بحسب إحصاءات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني لسنة 2010، يشكل اللاجئون الفلسطينيون 44% من السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية (القطاع والضفة) أي 1,8 مليون لاجئ نهاية عام 2010 . يعيش في الضفة الغربية 848 ألف لاجئ مسجل لدى

[29] حملي الأسمر، تقليص خدمات الأونروا ومخاوف الوطن البديل، جريدة الدستور الإردنية.
[30] تيسير محيسن، قراءة في مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين، رؤية تحليلية، مجلة حق العودة. عدد 43.

الاونروا الى جانب 249 ألفاً من اللاجئين غير المسجلين و/أو المهجّرين داخلياً. ربع عدد المسجلين يعيش في 19 مخيماً للاجئين. بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، أصبحت مخيمات اللاجئين تقع في ثلاثة مناطق مصنّفة حسب علاقتها مع الاحتلال. يقع مخيمان تحت سيطرة الاحتلال، وهما مخيم شعفاط ومخيم قلنديا؛ الأول لأنه يقع ضمن حدود بلدية القدس والثاني لأنه يقع في المنطقة "ج". ويقع 13 مخيماً في المنطقة "أ" أي المنطقة التابعة للسلطة الفلسطينية، منذ 1998، حين انضم مخيمان اليها، وهما مخيما الفارعة ونور شمس. وتقع أربع مخيمات (العروب، الفوار، الجلزون ودير عمار) في منطقة "ب" تحت السيطرة الأمنية "الإسرائيلية" والمدنية الفلسطينية. تزايد عدد اللاجئين في القطاع من 1995 الى 2009 من 683,560 الى أكثر من مليون لاجئ، وهم يشكلون 75% من سكان القطاع. يعيش 1,17 مليون لاجئ في 8 مخيمات للاجئين، 2 في الجنوب و4 في الوسط وواحد غرب غزة وآخر في الشمال؛ أكبرها مخيم جباليا الذي أقيم في 1954.

إضافة الى تقسيم المخيمات في الضفة الغربية وفقاً لتقسيمات المناطق الفلسطينية من ناحية علاقتها مع الاحتلال، أحدث تشكيل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعض البلبلة، حيث أصبح اللاجئون "في "دائرتي حكم" متناغمتين ومتضاربتين في آن معاً، أي بين الوكالة والسلطة"[31]. أما بالنسبة الى اللجان الشعبية في تلك المخيمات، فتجد نفسها "مشتتة بين الرغبة في الضغط على وكالة الغوث والتعامل معها كمسؤولة وحيدة عن المخيم، والخوف من فقدان الوكالة كمظلّة قانونية دولية لقضية اللاجئين، وما بين التعامل مع السلطة الفلسطينية كسلطة مضيفة للاجئين، أو بوصفها مشروعاً لمنظمة التحرير – شرعية اللجان من شرعية المنظمة" .

- اللاجئون في لبنان:

تمثلت السياسة الصهيونية في لبنان بإلغاء حقّ اللاجئين بالعودة الى ديارهم بتدمير المخيمات أولاً (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة). وبعد اتفاقيات أوسلو، إضافة الى تقليص دور الأونروا أو إنهائه، مورس ضغط دولي على السلطة الفلسطينية ليتم تسجيل اللاجئين في لبنان كرعايا فلسطينيين، أي إلغاء صفة اللجوء عنهم، مما يعني أنهم سيصبحون مواطنين فلسطينيين تابعين للدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو حال اللاجئين في هاتين المنطقتين من الوطن. وخلال المفاوضات، طرحت فكرة إعادة بعض اللاجئين في لبنان على مراحل (دون أولادهم وأحفادهم) الى فلسطين المحتلة عام 1948، ضمن سياسة "لم الشمل" والشروط السيادية الصهيونية.

تشير أرقام الأونروا أن 436,150 لاجئاً فلسطينياً في لبنان مسجل لديها، يعيش العديد منهم في 12 مخيم وعدد من التجمعات السكنية غير الرسمية (أرقام كانون الثاني / يناير 2012، على موقع الأونروا الإلكتروني). كان عددهم في العام 2009، وفقاً للأونروا[32]، 422,188 لاجئاً، يعيش منهم ما يقارب 220 ألفاً داخل المخيمات. يشكل اللاجئون الفلسطينيون في لبنان نسبة 9% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى الأونروا و12% من سكان لبنان. ورغم مصادقته على بروتوكول الدار البيضاء، الذي ينظم الحياة المدنية للاجئين

[31] علاء العزة، ملحق فلسطين، عدد 12، جريدة السفير.
[32] موقع لاجئ نت، دليل المخيمات.

الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، لم يطبق لبنان هذا البروتوكول لأنه منذ البداية، أضاف تحفظات تلغي في الواقع مضمونه. غير أن وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان أدى الى توقيع اتفاق القاهرة (1969) بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، الذي نظّم الوجود المسلح في المخيمات وخارجها كما وقّر حرية ممارسة النشاط السياسي وإنشاء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد تعرّض الشعب الفلسطيني في لبنان الى عمليات تهجير متتالية بسبب الاعتداءات "الإسرائيلية" على لبنان والمخيمات التي دُمر البعض منها بسبب هذه الاعتداءات أو بسبب الحرب الأهلية التي اندلعت في العام 1975. لقد تغيّر وضع اللاجئين الفلسطينيين جذرياً بعد الإجتياح والحرب "الإسرائيلية" في 1982، وخاصة بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية في أيلول / سبتمبر 1982. لقد دمرّت قوات الاحتلال "الإسرائيلي" عدة مخيمات وارتكبت مجازر مروعة، كالتي ارتكبها جيش العدو في مخيم برج الشمالي في تاريخ 7 حزيران / يونيو 1982، ثم قامت الميليشيات اللبنانية المدعومة من كيان الاحتلال بارتكاب مجزرة مخيم صبرا وشاتيلا في أيلول / سبتمبر 1982، مباشرة بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين، حيث ذهب ضحيتها الآلاف من أبناء المخيمات، معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين. ثم أدى تدهور الوضع السياسي في لبنان وتصاعد التوتّر في المنطقة الى شنّ ما سميّ بـ "حرب المخيمات" في العام 1985، والتي شملت معظم مخيمات اللجوء، وخاصة تلك الموجودة في الجنوب، التي عانت الحصار والقتل والتدمير.

في أيار / مايو 1987، ألغى مجلس النواب اللبناني رسمياً "اتفاق القاهرة" الموقّع في العام 1969، الذي كان يكفل حقّ الفلسطينيين المدنيين في العمل والتحرك بحرية والإقامة، الى جانب نشاط المقاتلين في لبنان. وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، تميّزت بالتهميش المكاني والديمغرافي والسياسي، والتعاطي الرسمي مع الوجود الفلسطيني من الناحية الأمنية، في ظلّ سحب بعض الحقوق (حق التملك مثلا) والتضييق على السفر، ورفض الاعتراف بالحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين. سياسة التهميش والإبعاد وإنكار الحقوق جعلت اللاجئين يعيشون في حالة ضعف وتفكك، ما شجّع العديد منهم على الهجرة، بحثاً عن العمل والأمان[33]، وما فسح المجال لتدخلات محلية، إقليمية ودولية في بعض المخيمات. في أيار / مايو 2007، قام الجيش اللبناني بتدمير مخيم نهر البارد في الشمال، وهو المخيم الذي يضمّ ثاني أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بعد خروج أهله تلبية لطلب الجيش والحكومة، في الحرب ضد جماعة "فتح الإسلام". وحتى اليوم، ورغم وعود السلطات اللبنانية والجهات الدولية، لم يتم إعادة إعمار المخيم، الذي هجرّ أهله الى مخيمات ومدن أخرى. تألفت "لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني" في تشرين الأول / أكتوبر 2005 لدراسة الملفات العالقة منذ خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، كما تم إعادة فتح مكتبها في بيروت في أيار / مايو 2006. ولكن حتى هذا اليوم، لم تتقدم المحادثات الفلسطينية اللبنانية حول حقوق اللاجئين في لبنان، وذلك لأن الحكومات اللبنانية المتعاقبة ترفض، من جهة، الاعتراف بأية مرجعية فلسطينية، وإن كانت هذه المرجعية غير منظمة وغير مستقرة، وخاصة بعد الانقسام الداخلي الفلسطيني الذي أحدثته اتفاقيات أوسلو والانتخابات التشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 2006، وتنتظر من جهة أخرى تغييرّ ميزان القوى العالمي والإقليمي قبل اتخاذ أي قرار داخلي، لا سيما فيما يخص الملف الفلسطيني، بل على

[33] يقول الباحث محمود العلي إن الفترة بعد اتفاق أوسلو شهدت "تراجعاً في الاهتمامات الوطنية لدى اللاجئين، تحت ضغط العوامل والمتغيرات السياسية. فتحول اللاجئون الفلسطينيون في لبنان الى أقلية مهمشة على مختلف المستويات، وازدادت رغبتهم في الخروج عن عزلتهم الحياتية... واتساع نطاق المطالبة بالهجرة من لبنان نهائياً من جهة، أو الالتحاق بما تبقى من هيكلية إدارية للفصائل الفلسطينية بغرض الانتفاع منها والعيش بمتطلبات الحد الأدنى المتاح." محمود العلي، ملف فلسطين 13، جريدة السفير.

العكس، كما يفيد الاستاذ جابر سليمان، لقد "شهدت هذه المرحلة تراجعا في الحقوق الممنوحة للفلسطينيين، بل انتهاكا صارخا لهذه الحقوق"[34].

تخشى الدولة اللبنانية وقواها السياسية، من ناحية، أي طرح دولي يقترح توطين اللاجئين في لبنان[35]، وتأخذ ذريعة "التوطين" لرفض تسوية الأوضاع المعيشية للاجئين، والإقرار بحقوقهم المدنية والإجتماعية والإقتصادية. ومن ناحية أخرى، تقترح بعض الجهات الفلسطينية المرتبطة باتفاقيات أوسلو تسوية أوضاع اللاجئين من خلال تسليمهم وثائق سفر تابعة للسلطة الفلسطينية في رام الله، إن لم تستطع تنفيذ إحدى المشاريع المطروحة، وهو مشروع توطينهم في أراضي السلطة الفلسطينية، أي أن يصبحوا رعايا "دولة فلسطين". تمارس الدوائر الغربية، الأمريكية والأوروبية والدولية، الضغوط على السلطة الفلسطينية من جهة وعلى الدولة اللبنانية من جهة أخرى، من أجل تبني تلك الطروحات، خاصة وأن ملف اللاجئين في لبنان يقف حاجزاً أمام التسويات الامبريالية المطروحة في المنطقة.

تُطرح أسئلة عديدة بشأن عملية تدمير مخيم نهر البارد وعدم إعادة إعماره وعدم إستجابة السلطات اللبنانية لمطالب اللاجئين المحقّة حول حقوقهم المدنية والإجتماعية والإقتصادية أو ربطها أحياناً بوضع الرعايا (المعاملة بالمثل)، والإثارة المتوصلة لمسألة التوطين، التي أصبحت هاجساً يغطي على كل عيوب اللاعبين السياسيين اللبنانيين، والنظر الى المخيمات بعيون أمنية[36]، والحملات الإعلامية العنصرية المتتالية ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، والأموال المتدفقة من الدول الغربية الى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وغير الفلسطينية، إضافة الى الأزمات المالية المتكررة التي تعاني منها الأونروا؛ فكلّها معطيات تشير الى خطط تنتظر الوقت المناسب لتنفيذها، منها التهجير القسري[37] وإنهاء ملف اللاجئين، لصالح دولة الاحتلال ومشاريعها في فلسطين والمنطقة.

- في الأردن:

تشير احصائيات الأونروا الى وجود ما يقارب مليوني لاجئ فلسطيني في الأردن مسجل لديها، يتمتعون بالجنسية الأردنية التي حصلوا عليها في أعقاب مؤتمر أريحا، وفقاً لقرار "وحدة الضفتين" في العام 1950، باستثناء 140 ألف لاجئ من قطاع غزة. يعيش 17% من اللاجئين في عشرة مخيمات تعتبرها الأونروا رسمية، وتم تأسيس 3 مخيمات أخرى من قبل السلطات الأردنية، هي بنظر الأونروا غير رسمية. ولكن، تقدّر الأوساط الأردنية والفلسطينية أن عدد الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الأردنية يقارب الـ 2,2 مليون نسمة، يضاف إليهم ما بين 1,2 و1,3 مليون فلسطيني مقيم على الأرض الأردنية ممن لا يحملون الجنسية الأردنية، من أبناء غزة ومئات ألوف الفلسطينيين من الضفة الغربية (بعد فك الارتباط عام 1988 بين الأردن والضفة الغربية).

---

[34] الوجود الفلسطيني في لبنان بين الماضي والحاضر، حق العودة، عدد 40.

[35] يعتقد البعض أن اقتراح مشروع القريعة في لبنان ليس إلا لجس نبض الدولة اللبنانية وقواها السياسية بشأن توطين اللاجئين.

[36] "باتت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تمثل خطراً أمنيا بسبب وجود المنظمات التكفيرية والمسلحة، والجماعات المتطرفة خارج سيطرة السلطات اللبنانية، بالإضافة إلى تفشي العنف المستمر بين المجموعات المسلحة بصفتها وكلاء في النزاعات الفلسطينية الداخلية أو الإقليمية"، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، مؤتمر المخيمات الفلسطينية في لبنان: واقع بائس يبحث عن حلول 2009.

[37] كشفت النائبة الكندية كارولين بيرش، في ندوة عقدتها في دمشق في 2005/4/18، أنها ستعمل على توطين آلاف الفلسطينيين المقيمين في لبنان في كندا.

تقوم بعض الأجهزة الأردنية، بين الحين والآخر، ووفقاً لأجندات سياسية محلية أو أجنبية، بالتلميح الى "الخطر" الذي يمثله تمتع الأردنيين من أصل فلسطيني بكافة حقوق المواطنة، من جهة "التوطين" و"الوطن البديل" الذي تسعى إليه الدوائر الصهيونية. ونشطت تيارات تنادي بسحب الجنسية من هؤلاء؛ وتم فعلاً في العام 2010 سحبها من العديد من الفلسطينيين، ما أدى الى شجب محلي ودولي قبل أن يتدخل الملك شخصياً لوقف هذه الاعتداءات على حقوق المواطنين؛ و"قد اعترف بأن عمليات سحب للجنسية .. تمت خلافاً لتوجيهاته للحكومة، وهو الاعتراف الذي يكشف عن وجود "ديناميكات مستقلة" تعمل بها بعض القوى والعناصر والشخصيات "الإقصائية" المبثوثة في مؤسسات الدولة والمجتمع"[38].

في ظلّ مشاريع التسوية، يبقى وضع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، الذين يتمتعون بأوضاع جيدة ومستقرة نسبياً، رهينة أطماع الصهاينة ومدى استجابة قوى الاستكبار لها؛ إذ ما زالت بعض القوى الصهيونية المتطرفة تتحدث عن الأردن كـ "وطن بديل" للفلسطينيين. ومن جهة أخرى، رهينة صعود التيارات "الإقصائية" الأردنية التي تطالب بسحب الجنسية الأردنية عن الفلسطينيين وتشيع أجواء "عنصرية" ضد وجودهم في الأردن.

- في العراق:

لم يتأثر وضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق من جراء سياسة الأونروا، بل باحتلال العراق وإسقاط نظام صدام حسين وما تلاه من حروب داخلية وحملات مذهبية، ذهب ضحيتها مئات الآلاف من العراقيين، وأيضاً الآلاف من الفلسطينيين، لاجئين أو غير لاجئين. قدّرت الأوساط الدولية أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا الى العراق في العام 1948 يتراوح بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف نسمة، معظمهم من منطقة حيفا[39]. رفضت السلطات العراقية تدخل الأونروا في العراق وتحملّ مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين، وتعهدت بوضع كافة إمكانياتها للإشراف الكامل على شؤونهم، وتقديم كافة المساعدات لهم. تمتع اللاجئون الفلسطينيون في العراق، الذين أصبح عددهم أكثر من 40 ألف نسمة بعد العام 2000، بحقوق كثيرة شملت التعليم والطبابة والعمل والتملك والحقوق المدنية الكاملة ما عدا التجنيس؛ غير أن الأوضاع السياسية المتقلبة أثرت على حقوقهم أو على البعض منها، وذلك لأن التغييرات السياسية كانت أحياناً تطال المراسيم أو القوانين التي كانت تنظّم شؤون حياتهم. ولكن الوضع انقلب تماماً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وظهور الميليشيات المذهبية التي كان يغذيها الاحتلال، وأصبح الفلسطينيون هدفاً للقتل والخطف والاعتقال، انتقاماً منهم. وكنتيجة للاضطهاد الأمريكي و"الميليشياوي"، اضطرّ الفلسطينيون الى الهرب، ولجأوا الى مخيمات أقيمت على الحدود العراقية - السورية والعراقية – الأردنية؛ وتم ترحيل البعض منهم الى دول متعددة. وقدّرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عدد الفلسطينيين المتواجدين في العراق اليوم بـ 15 ألف فلسطيني، بين لاجئين وحاملي وثائق أخرى. وتجدر الإشارة الى أن الدوائر الصهيونية والغربية (أمريكية وفرنسية) حاولت بحث موضوع توطين اللاجئين الفلسطينيين في أقليم كردستان مع السلطات العراقية الجديدة، ضمن خطة إنهاء ملفّ اللجوء الفلسطيني ككل، من أجل تسوية الصراع العربي الصهيوني. وتعتبر خطة توطين

---

[38] عريب الرنتاوي، الفلسطينيون في الأردن وأسئلة "المواطنة" و"الوطنية" 2011/6/13 عن موقع ثابت الألكتروني www.thabit-lb.org

[39] معظم المعلومات حول اللاجئين الفلسطينيين في العراق مأخوذة من الكتيب الذي أصدره مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تحت عنوان: "اللاجئون الفلسطينيون في العراق"، تقرير معلومات، 2009، بيروت.

الفلسطينيين في العراق خطة قديمة، كان قد طرحتها الحركة الصهيونية قبل قيام دولة الاحتلال.

- **في سوريا:**

تشير وكالة الأونروا الى وجود 487 ألف لاجئ فلسطيني في سوريا، معظمهم من المناطق الشمالية في فلسطين. يعيشون في تسعة مخيمات رسمية وثلاثة غير رسمية. يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في سوريا بكافة الحقوق المدنية والاقتصادية، ويعاملون كالمواطنين السوريين، دون الحصول على الجنسية السورية ولا المشاركة في الانتخابات السورية. يصعب التكهّن حول وضع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وحول مصير المخيمات، في ظل الاضطرابات الدموية التي تشهدها الدولة السورية والتدخل الغربي والدولي في مجريات الأمور.

وكالة القدس للأنباء - قسم الدراسات

الجزء الثالث: حق العودة في الواجهة

أثارت المشاريع التصفوية لحق عودة اللاجئين الى ديارهم الأصلية في فلسطين، منذ مؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو، مخاوف أوساط اللاجئين والمهجّرين، في البلاد وفي الشتات. ومنذ منتصف التسعينيات، بدأ اللاجئون التحرك في المخيمات وفي الدول الغربية، مطالبين السلطة الفلسطينية بعدم التنازل عن حق العودة، ومندّدين بالمشاريع التصفوية التي شاركت فيها شخصيات فلسطينية، وناشدوا المجتمع الدولي بعدم القفز عن حقوقهم المشروعة التي كفلتها القوانين والاتفاقات الدولية.

تأسست في الداخل الفلسطيني (الأراضي المحتلة عام 1948) "جمعية الدفاع عن حقوق المهجّرين داخل الخط الأخضر" في العام 1992 على أثر تجاهل مؤتمر مدريد لحقوق فلسطينيي الداخل ومنهم المهجّرين. بدأت الجمعية بتنظيم فعاليات شعبية لإثارة الرأي العام المحلي حول حقوقهم، ومنها مسيرة العودة السنوية الى قرية من القرى المهجّرة. وعملت الجمعية بحملة صيانة الأماكن المقدسة والمقابر في القرى المهجّرة بالمشاركة مع "مؤسسة الأقصى"، مما أثار غضب المؤسسة الصهيونية التي شنّت حملات ملاحقة وتدمير منهجي للأماكن التي يتم الاعتناء بها من قبل الفلسطينيين. استطاعت الجمعية جعل قضية المهجّرين قضية أساسية في الداخل الفلسطيني، عبر الأنشطة المتنوعة التي قامت بها، كالجولات الميدانية الى القرى والمدن المهجّرة بمشاركة مرشدين مختصين، وإعلامها المركز، وحملاتها التثقيفية "لتعزيز الوعي وحفظ الذاكرة"، وأخيراً عبر تشابكها مع جمعيات مماثلة في الوطن وفي المهجر.

أما في الضفة الغربية، فبدأ التحرك الشعبي لحماية حق العودة في العام 1995، وذلك في مؤتمر الفارعة أو المؤتمر الأول للاجئين[40]. وفي العام التالي، أقيم مؤتمر شعبي في مخيم الدهيشة انتقد غياب مسألة اللاجئين وحقهم في العودة في خطاب السلطة الفلسطينية. وطالب المؤتمرون من السلطة أن تعتبر نفسها سلطة مضيفة للاجئين وعدم دمج المخيمات في السلطات المحلية وإنشاء "لجان الخدمات". تم تشكيل لجان شعبية تستمد شرعيتها من منظمة التحرير الفلسطينية وليس من وزارة الحكم المحلي، وذلك رفضاً لما اعتبرته محاولة لتوطين اللاجئين. إضافة الى اللجان الشعبية واللجان الخاصة للدفاع عن حق العودة التي تشكلت في العديد من مخيمات الضفة الغربية التي تمثلها "لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين" التي يترأسها القيادي في حركة فتح والمعتقل الإداري حسام خضر، تشكّلت في مخيمات اللجوء جمعيات عديدة، ومنها جمعية "عائدون" في سوريا ولبنان، التي تشارك في ائتلافات جامعة حول حق العودة وحقوق اللاجئين بشكل عام.

---

[40] علاء عزة، ملحق فلسطين عدد 12 ، جريدة السفير، "اللجان الشعبية في مخيمات الضفة الغربية ودورها بعد اتفاقيات اوسلو"

استطاعت هذه الجمعيات رفع صوت اللاجئ الرافض للتوطين وطمس حقوقه، وذلك ما حث الرئيس الراحل ياسر عرفات على رفض المقترحات الأميركية المتعلقة باللاجئين، في مفاوضات كامب ديفيد عام 2000. إلا أن اللقاءات والمقترحات الثنائية شبه الرسمية الفلسطينية – "الاسرائيلية" استمرت بعد اندلاع الإنتفاضة، بتشجيع من السلطة الفلسطينية، لإيجاد "حلول" لوضع اللاجئين، وخاصة للاجئي لبنان. تنبّهت المؤسسات المدافعة عن حقوق اللاجئين الى مخاطر هذه اللقاءات والاقتراحات، وضاعفت جهودها من أجل المطالبة بحقوق اللاجئين، على رأسها حق العودة. تم تشكيل الإئتلافات التي ضمت العديد من الجمعيات المحلية من أجل تشكيل "لوبي" قوي لفرض اعتبار مسألة اللاجئين مسألة أساسية لحل قضية الصراع العربي الصهيوني، وتشكلت مراكز إعلامية ومراكز خاصة بالدراسات حول قضايا اللاجئين، ومنها مركز بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الذي تأسس عام 1998، في بيت لحم، وهو يهدف الى "تعزيز الحقوق الفردية والجماعية للشعب الفلسطيني، لغايات تهيئة الأجواء والظروف لتمكين اللاجئين والمهجّرين الفلسطينيين من ممارسة حقهم، وفي مقدمتها حقهم في العودة الى ديارهم الأصلية واستعادة ممتلكاتهم" (موقع المركز، badil.org). ويصدر المركز مجلة "حق العودة" باللغة العربية (شهرية) ومجلة "المجدل" باللغة الانكيزية (فصلية).

تشكل الائتلاف الفلسطيني لحق العودة من عدة جمعيات محلية ووطنية، بالإضافة الى مركز بديل. وفي العام 2010، أصدر مؤتمره العاشر في بيروت بيانه الختامي جاء فيه التأكيد على " *حق الشعب الفلسطيني في العودة الى دياره واستعادة ممتلكاته التي طرد منها عام 1948 والتعويض عن خسائره المادية والمعنوية كحق تاريخي وقانوني يستند الى مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن استناده الى قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها قرار* 194" و "*رفض أي تسوية للصراع العربي الفلسطيني الصهيوني لا تستند على قاعدة الحقوق الوطنية والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والتأكيد أن مرجعيات التسوية الجارية، كخطة خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، لا تلبيان الحد الأدنى من حقوق شعبنا وتكرسان الصلف الصهيوني في طمس الحقوق الوطنية، وخصوصاً حق اللاجئين في العودة الى ديارهم.*"

كما تم تأسيس "مركز العودة الفلسطيني" في بريطانيا من قبل ناشطين فلسطينيين. يهدف المركز الى " *المساهمة في تفعيل قضية عودة فلسطينيي الشتات باعتبارها قضية سياسية أولا، وإنسانية ثانيًا، وباعتبار أنها تشكل قاسماً مشتركاً عريضاً يلتقي عليه الفلسطينيون أيًا كانت توجهاتهم السياسية أو الأيديولوجية، سواء أكانوا مؤيدين لأوسلو أم معارضين لها. ويقصد بتفعيل قضية عودتهم القيام بحملات إعلامية ودعائية، والمشاركة في حشد الرأي العام الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي لممارسة الضغط على الأطراف المعنية، وخاصة إسرائيل والولايات المتحدة، لتطبيق قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في تقرير مصيرهم.*" (موقع المركز prc.uk.org). وقد نظم المركز أسبوع اللاجئ الفلسطيني الثالث في أوروبا في حزيران يونيو 2012، من أجل توعية الجمهور الغربي وتشكيل قوة ضغط على الحكومات الغربية لدعم حقوق اللاجئين. يصدر المركز مجلة "العودة" الشهرية باللغة العربية. ويشارك المركز فى اللقاء السنوى لفلسطينيى أوروبا. وجاء فى البيان الختامى للمؤتمر العاشر ما يلى: "*نؤكد استمرارنا فى التشبّث بحقّ شعبنا الفلسطيني في العودة إلى أرضه وديارِه التي هُجِّر منها في فلسطين، ونشدِّد على أنّ حقّ*

العودة غير قابل للنقض أو الإجتزاء أو الالتفاف عليه أو التحوير؛ فالعودة حقّ جماعي وفرديّ لا رجعة عنه، وسيواصل شعبنا الكفاح حتى تفعيله."

إشكاليات:

نجحت هذه الجمعيات والإئتلافات فى إبراز مسألة اللاجئين ورفضهم لكل الاقتراحات التصفوية التى تكاثرت بعد اتفاقيات أوسلو ومؤتمر مدريد، غير أنها فصلت مسألة العودة عن هدف تحرير فلسطين، وذلك لأنها جاءت كرد فعل على مشاريع التسوية التى أنكرت حقوق اللاجئين، وبسبب غياب استراتيجية واضحة للنضال الفلسطينى، تجمع بين كافة المسائل وتوحّد الشعب الفلسطينى، فى الوطن والشتات. إضافة الى هذه الإشكالية، أى فصل العودة عن التحرير، برزت إشكالية أخرى تتعلق بالقرار 194 الذى أصبح مرجعية للمطالبة بحق العودة[41]. تستند العديد من الجمعيات الى هذا القرار الدولى الذى صدر فى العام 1948 من قبل الجمعية العمومية للمطالبة بحق العودة، وتم أيضاً إنشاء حركة "194" للتأكيد على هذه المرجعية الدولية. غير أن هذا القرار، بشموليته - وليس فقط البند 11 الخاص بعودة اللاجئين - يطالب بوضع مدينة القدس تحت الوصاية الدولية (بند 7 و8) ويكرّس إقامة الدولة اليهودية فى فلسطين. يرفض الكيان الصهيونى هذا القرار، جملة وتفصيلاً، كما يرفض كافة القرارات الدولية، وذلك لأنها تعيق تطلعاته وأهدافه، فى الوقت الذى وضعت بعض الجهات الفلسطينية القرارات الدولية سقفاً لها ولاستراتيجيتها، فى حين نعلم أن الهيئات الدولية والمجتمع الدولى شاركوا بجريمة اغتصاب فلسطين، ولن يسمحوا باسترداد كامل الحق الفلسطينى. يفيد البند 11 من القرار 194 فى الحملات الإعلامية، من حيث أنه يؤكد على أن المجتمع الدولى كان قد طالب بعودة اللاجئين، ولكن المطالبة بتطبيق القرار الدولى 194 تعيق هدف تحرير فلسطين وعودة اللاجئين بكرامة الى الوطن؛ إذ إنه يكرّس أولاً إحتلال جزء من فلسطين ويشرعن وجوده عن طريق *"السماح"* للاجئين بالعودة "والعيش بسلام مع *جيرانهم*" أي المستوطنين.

[41] يمكن مراجعة كامل القرار 194 في دراسة فتحي الرشيد، "قراءة في القرار 194" ، تجمع العودة الفلسطيني، واجب.

الخلاصة

تكثفت الاقتراحات بشأن حلّ مسألة اللاجئين الفلسطينيين بعد اتفاقيات أوسلو ومؤتمر مدريد، رغم المشاريع الكثيرة التي تم التخطيط لها منذ العام 1948، لحلّها دون الإقرار بحق عودة اللاجئين الى ديارهم الأصلية. أدركت قوى الإستكبار العالمي أن مسألة اللاجئين تقف حاجزاً أمام أية تسوية سلمية للصراع العربي - "الإسرائيلي"، مما دفعها الى القيام بجهود كبيرة للالتفاف على حقوق اللاجئين وتحقيق المطالب الصهيونية.

ترفض الدولة الصهيونية أولاً الاعتراف بمسؤوليتها في نشوء هذه المسألة، وتطرح توطين اللاجئين في الدول المضيفة. ولكنها أبدت استعدادها للنقاش في المسألة؛ وأظهرت شخصيات "إسرائيلية" بعض التجاوب، دون المساس بجوهر الموقف الصهيوني، وهو الرفض القاطع لمبدأ عودة اللاجئين الى ديارهم. تحدثّت عن السماح لبعض لاجئي لبنان من العودة الى دولة الكيان في نطاق عملية "لمّ الشمل" ذات الطابع الإنساني، تمتد على عشرات السنين، والسماح للبعض الآخر بالعودة الى الضفة الغربية وقطاع غزة، أي أراضي السلطة الفلسطينية، وكل ذلك ضمن تحكّمها في ديمغرافية أراضي السلطة والكيان الصهيوني في آن واحد.

وفي المقابل، بعد تجزئة الحقوق الفلسطينية وفصل مسألة العودة عن قضية التحرير، أبدت القيادة الفلسطينية استعدادها للمفاوضة حول الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، ومنها حق عودة اللاجئين الى ديارهم الأصليّة. بعد القبول بالقرارين 242 و338 الصادرين عن مجلس الأمن، والقبول بالقرار 194 الذي ينص على "السماح" بعودة اللاجئين الفلسطينيين من أجل "العيش بسلام مع جيرانهم" في فلسطين المحتلة، تغيّر الخطاب الرسمي الفلسطيني ليطالب بحلّ "عادل لمشكلة اللاجئين" وفقاً للقرار 194 والشرعية الدولية، أي القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة. إلا أن بعض الجهات الفلسطينية ذهبت أبعد من ذلك وتبنّت المواقف الصهيونية والغربية، حيث لم تعد مسألة عودة اللاجئين حقاً من حقوق الشعب الفلسطيني، بل خياراً يتم بحثه مع "المعنيين"، أي الصهاينة والدول الغربية والمجتمع الدولي. اقترحت هذه الجهات الخيار بين التوطين في الدول المضيفة أو دول أخرى، أو "العودة" الى أراضي السلطة الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع دفع تعويضات قدرت بمليارات الدولارات من صندوق دولي تساهم فيه دولة الاحتلال، ليس إقراراً منها بالمسؤولية التاريخية بالنكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني، بل لأسباب إنسانية.

سارعت الدول الغربية الى الاهتمام بوضع اللاجئين في الدول المضيفة، من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، بناء على اقتراحات صهيونية قديمة تطالب بتصفية أعمال

وكالة الأونروا وبإزالة المخيمات، تمهيداً لإنهاء مسألة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم بالعودة. تعتبر دولة الاحتلال أن مجرد وجود الأونروا كوكالة للأمم المتحدة خاصة باللاجئين الفلسطينيين، ووجود المخيمات، يشكلان عائقاً أمام تصفية مسألة اللاجئين. ومنذ اتفاقيات أوسلو، تتحدث الأونروا عن نيّتها لتصفية أعمالها تارة، وعن تقليص ميزاينتها تارة أخرى، ذلك أن ميزانية هذه الوكالة مرهونة بإرادة الدول الغربية، أولها الولايات المتحدة ثم دول الإتحاد الأوروبي. ويأتي قرار الكونغرس الأمريكي الأخير حول تحديد عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا دون الأخذ بعين الاعتبار نسلهم وذريتهم محاولة أخرى لتقليص ميزانية الوكالة، رغم اعتراض وزارة الخارجية الأمريكية وبعض الشخصيات الصهيونية على ذلك القرار، وذلك لأن الإنخفاض الحاد في ميزانية الأونروا قد يؤدي الى ثورة عارمة ضد المجتمع الدولي وقراراته. تفضّل هذه الجهات إيجاد البدائل قبل إنهاء خدمات الوكالة، أي تحسين الظروف المعيشية عن طريق دمج المخيمات في الأوساط المحيطة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الأردن خاصة.

أما في لبنان، حيث وضع اللاجئين الفلسطينيين يقترب من الكارثة الإنسانية، فتمثلت السياسة التصفوية الصهيونية منذ 1948 بتدمير المخيمات، بشكل مباشر أو غير مباشر. ترفض السلطات اللبنانية الإقرار بحقوق اللاجئين المدنية والاقتصادية والاجتماعية، بحجة رفضها لمشروع توطينهم، إلا أن تدمير المخيمات وتقليص خدمات الأونروا والتضييق على حياة اللاجئين والتعامل مع المخيمات كبؤر أمنية وشنّ حملات عنصرية ضد وجودهم هدفها تهجير أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين خارج لبنان وإضاعة حقهم في العودة، وذلك لأن المخيمات تبقى عنوان العودة؛ وتمثل الحياة الكريمة للاجئين، أينما كانوا، ضمانة عودتهم الى ديارهم. ومن جهة أخرى، تمارس الدول الغربية الضغط على الدولة اللبنانية وسلطة رام الله من أجل تزويد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بجوازات سفر تابعة لها، مما ينهي حالة اللجوء ويعفي دولة الاحتلال من مسؤولياتها اتجاه اللاجئين والشعب الفلسطيني بشكل عام ويتم التعامل مع اللاجئين كرعايا فلسطينيين تابعين لسلطة رام الله.

تنبّه اللاجئون الى هذه الخطط والمشاريع التصفوية لحق العودة منذ اتفاقيات أوسلو ومؤتمر مدريد. أقيمت المؤتمرات وتشكلت اللجان والجمعيات للمطالبة بحق العودة وعدم التفريط بمسألة اللاجئين. نجحت هذه التحركات الواسعة في الوطن والشتات في لفت أنظار العالم حول اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم، غير أن تجزئة القضية والحقوق والأرض الفلسطينية التي أحدثته اتفاقيات أوسلو أضعفت هذا الحراك الشعبي، لا سيما أنه حددّ في بعض الأحيان سقفه بالقرارات الدولية، ومنها القرار 194، الذي يشرعن الوجود الصهيوني على أرض فلسطين و"يسمح" بعودة اللاجئين، ولا يقرّ بحقهم في العودة.